الآفاق المستقبلية للعمل المصرفي العربي وللدور المنشود للبنوك المركزية العربية *

الدكتور محمد سعيد النابلسي
محافظ البنك المركزي الأردني

ملخص

Future Horizons of Arab Banking Activity: The Prospective Role of Arab Central Banks
by
M.S.Al-Nabulsi

The paper starts by indicating challenges that faced Arab banking activity prior to the Gulf crisis, viz., decline of oil revenues and deterioration of economic performance-growing bad debts-impact of economic reform and measures for dealing with the debt crisis in some Arab countries-acute competition in international financial markets-Basil conditions discriminating against Arab banks-mediocrity of Arab bank management and difficulties in securing a niche in world markets.

The Gulf crisis added further difficulties: depletion of oil surpluses-adverse effects on non-oil countries -acute liquidity crisis for Arab banks-and loss of faith in political and economic premises in the Arab region. This calls for the need to rehabilitate Arab cooperation in banking activity, reform of internal banking systems; redirection of external activity inwards; a new banking function for the Arab Monetary Fund; an Arab committee along the Basil lines; enhancing management and improving quality of banking activity.

The study concludes by indicating the limitation on Arab Central Bank and calls for reinfforcing their independence and strengthening their supervisory role.

* محاضرة بدعوة من معهد العلوم المالية المصرفية الجامعة الأمريكية في بيروت – لبنان
١٩٩٣/١/٢٨

مقدمة

تتناول هذه المحاضرة الآفاق المستقبلية للعمل المصرفى العربى فى ثلاثة اجزاء امتداد التحديات التى كانت تواجه العمل المصرفى العربى قبل أزمة الخليج فى مطلع آب ١٩٩٠، وانعكاسات أزمة الخليج على العمل المصرفى العربى، واقتراح مرتكزات للإستراتيجية المستقبلية للعمل المصرفى العربى فى مواجهة تحديات المرحلة المقبلة. وتتناول المحاضرة فى جزء مستقل الدور المنشود للبنوك المركزية العربية.

التحديات التي كانت تواجة العمل المصرفي العربي قبل أزمة الخليج

توسع العمل المصرفى العربى فى الداخل والخارج بسرعة فائقة فى ظل الظروف المواتية لعقد السبعينات ومطلع الثمانينات، وغلب على هذا التوسع طابع ازدياد اعداد المصارف والفروع وحجم الأعمال التى لم تبن فى كثير من الأحيان على أسس مدروسة. وقد فشلت المصارف العربية فى الإعداد المسبق للتغيير الواسع النطاق فى بيئة عمله، وكان أن ناء كاهلها بمحاولات التكيف التى جاءت متأخرة وضعيفة.

وفيما يلى عرض موجز لأهم التحديات التى واجهت المصارف العربية قبل أزمة الخليج والتى مازالت أثارها قائمة:-

أولاً: انحسار عائدات النفط وتراجع مستوي الأداء الاقتصادي في المنطقة العربية:

فشل النظام العربى فى تعميق مرتكزات فرص النجاح الاقتصادى لعقدالسبعينات، وعانت البلاد العربية فى مواجهة تحديات عقد الثمانينات من أزمة اقتصادية حادة ظهر لها ابعاد ثلاثة هى تباطؤ النمو الاقتصادى، وتفاقم المديونية الخارجية، وفوضى السياسات الاقتصادية الوطنية والقومية. ورغم انه كان يؤمل من العمل المصرفى العربى الإضطلاع بدور ايجابى فى ظل هذه الظروف، فقد بلغ قصوره حد المعاناة الشديدة من تحديات المرحلة. ولا غرابة فى ذلك كون نمو وتطور العمل المصرفى العربى قد ارتبط بنمو وتطور الموارد المالية النفطية التى تراجعت بشدة منذ مطلع الثمانينات من أكثر من (٢٠٠) مليار دولار إلى حوالى (٤٦) مليار دولار عام ١٩٨٦ وبقى ارتفاعها فيما بعد محدودا إلى حوالى (٨١) مليار دولار عام ١٩٨٩. وترتب على انحسار هذه الموارد وما نشأ عنه من تراجع فى الاداء الاقتصادى للوطن العربى تقلص حجم الأموال المتدفقة إلى المصارف العربية سواء العاملة فى الداخل أو الخارج. وظهرت

آثار ذلك جلية فى تدنى معدلات نمو الودائع والتسهيلات وانخفاض الملاءة المصرفية وهوامش الربح، وعانت من ذلك بوجه خاص المصارف العربية العاملة فى الخارج.

ثانيا: ازدياد مشكلة الديون المشكوك في تحصيلها:

دفع تركيز المصارف العربية على التوسع الكمى فى حجم الأعمال وانشاء الفروع إلى التساهل فى شروط الإقراض بهدف اجتذاب العملاء وتحقيق الأرباح على نحو لم يكفل الأمان والضمان المصرفى. وبرزت مشكلة عدم كفاية الضمانات المقدمة للمصارف مقابل تسهيلاتها الممنوحة بشكل واضح مع تعمق ظروف الركود الإقليمى فى النصف الثانى من عقد الثمانينات الذى تسبب فى انخفاض حاد فى قيمة مختلف الأصول المالية والعقارية.

وساهمت سياسات ترشيد الإنفاق العام وتطبيق برامج التصحيح الإقتصادى ايضا فى تفاقم مشكلة الديون المشكوك فيها. اضف إلى ذلك ربط الأجهزة المصرفية بالقطاع العام لبعض الدول العربية، مما أدى إلى عزل العمل المصرفى عن قواعد الكفاءة وتطبيق المعايير المصرفية الصحيحة.

وعلى صعيد الديون الخارجية المشكوك فى تحصيلها، أفرطت المصارف العربية، ولا سيما الدولية منها، فى تقديم القروض المجمعة لبعض دول أمريكا اللاتينية والتى توقفت عن خدمة ديونها الخارجية عام ١٩٨٢.

ثالثا: انعكاسات متطلبات التصحيح الإقتصادي ومعالجة أزمة الديون الخارجية في بعض الدول العربية:

تأثر العمل المصرفى فى مختلف البلاد العربية النفطية وغير النفطية نتيجة اضطرار معظمها إلى إعادة النظر فى نهجها التنموى واتباعها برامج وسياسات اقتصادية انكماشية بهدف التكيف مع التطورات الإقتصادية الدولية وتقليص الإختلالات الداخلية والخارجية.

وكان من المنتظر من النظام المصرفى العربى أن يضطلع بدور حيوى فى مرحلة تصحيح مسارات الاقتصادات العربية ومعالجة أزمة المديونية الخارجية، ولكن كثيرا من المصارف العربية عجزت عن التكيف مع معطيات الثمانينات، واحتاجت لمساندة السلطات النقدية لمعالجة أوضاعها، وتحولت بذلك إلى عبء على اقتصاداتها الوطنية.

رابعا: زيادة حدة التنافس في السوق المصرفي الدولي:

غدا التنافس الشديد سمة بارزة للسوق المصرفى الدولى بفضل عدد من التطورات اهمها

تحرير الأسواق النقدية والمالية من القيود (Deregulation)، وظهور نظام الخدمات المالية الشاملة (Global Banking)، ودخول مؤسسات غير مصرفية ميدان العمل المصرفى، واستحداث تقنيات مصرفية جديدة، واختراق العمل المصرفى للحدود الوطنية. ومما عمق من حدة المنافسة التى تواجه المصارف العربية فى الخارج ازدياد التوجه نحو التكتلات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق باقامة سوق مصرفية أوروبية موحدة، وتبنى مبدأ المعاملة بالمثل بحيث ينطبق على المصارف الأجنبية العاملة فى هذه السوق نفس الشروط التى تطبقها بلدان هذه المصارف على المصارف الأوروبية العاملة فيها.

خامسا: مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال:

تلزم مقررات لجنة بازل المصارف العاملة فى الدول الموقعة على اتفاق بازل بوجوب وصول رأسمالها إلى موجوداتها الخطرة إلى ٨٪ مع نهاية عام ١٩٩٢. ويكمن ابرز الصعوبات التى يثيرها تطبيق مقررات بازل بالنسبة للمصارف العربية فى تصنيف البلدان العربية عداالسعودية، ضمن مجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة كاساس لقياس مخاطر التزاماتها، مما سينعكس على كلفة المحافظة على كفاية رأس المال لديها، وعلى توظيفاتها فى العالم العربى وبلدان العالم الثالث.

سادسا: التميز ضد المصارف العربية العاملة في الخارج:

يتعرض التواجد الاقتصادى العربى فى الخارج لدعاية مضادة بوجه عام، تواجه المصارف العربية بوجه خاص حملة تشهير فى أوروبا وامريكا ينشأ عنها مضايقات وعراقيل متنوعة.

سابعا: ضعف ادارات المصارف العربية وانحرافاتها:

أصاب المصارف العربية كثير من الإخفاقات التى تمتد جذورها إلى ضعف اداراتها التى عجزت عن استيعاب التغيير فى بيئة العمل المصرفى، والأسوأ من ذلك ارتكاب ادارات بعض المصارف العربية انحرافات ومخالفات قانونية واخلاقية قصد بها تحقيق مكاسب شخصية.

ثامنا: افتقار المصارف العربية في الخارج إلي موطيء قدم آمن:

لعل من الأسباب البارزة لمختلف اخفاقات المصارف العربية فى الخارج، هو فشلها فى ايجاد سوق آمن لها (Niche)، فلا هى اندمجت وتوطنت فى اقتصادات الدول التى تعمل بها، ولا هى ركزت على خدمة اسواق الدول العربية التى انبثقت منها. وفشلت هذه المصارف فى تطوير خدمات مصرفية تتميز بها عن المصارف العالمية من جهة وعن المصارف العربية فى

الداخل من جهة أخرى.

انعكاسات أزمة الخليج علي العمل المصرفى العربي

جاءت أزمة الخليج ولم تكن المصارف العربية قد استوعبت بعدتبعات سنوات الركود، فزادت من حدة التحديات، وافرزت تحديات جديدة، ويتناول الجزء الثانى من المحاضرة هذه الجوانب من التحديات.

أولا نفاذ الفوائض النفطية العربية:

من الواضح أن ارتباط العمل المصرفى العربى بالفوائض النفطية يتخطى كون هذه الفوائض مصدرا للودائع النقد الأجنبى إلى تأثيرها فى مستوى اداء الاقتصادات العربية بوجه عام. وقد اتت أزمة الخليج بموجب اغلب التقديرات على هذه الفوائض، حيث تجاوزت التقديرات الأولية للأعباء المباشرة وغير المباشرة للأزمة (٤٥٠) مليار دولار، وباضافة حجم المديونية العربية المقدرة بحوالى (٣٠٠) مليار دولار، فإن صافى مركز العالم العربى مع العالم الخارجى يتحول من دائن إلى مدين، فى ضوء ان تقديرات الموجودات العربية فى الخارج هى حوالى (٦٧٠) مليار دولار.

ثانيا: انعكاسات تأثر الأداء الاقتصادي للبلدان العربية غير الخليجية:

سيتأثر العمل المصرفى العربى فى العديد من الدول العربية غير الخليجية أيضا بانخفاض دخل هذه الدول من العملات الأجنبية، التى كانت تحصل عليه من منطقة الخليج على شكل حوالات عاملين وعائدات تصدير وقروض ومساعدات، وقد تراوحت خسائر البلدان العربية غير الخليجية من الأمة بين (١٥-٢٠) مليار دولار. ويضاف للأثر المباشر لهذه الخسائر على العمل المصرفى، التراجع المتوقع فى الأداء الاقتصادى للبلدان التى انخفض دخلها من العملات الأجنبية.

ثالثا: تعرض المصارف العربية لأزمة سيولة حادة:

واجهت المصارف العربية أزمة سيولة حادة على أثر أزمة الخليج بسبب تعرضها لموجه سحوبات كثيفة، خاصة فيما يتعلق بالمصارف الخليجية، الأمر الذى اضطر السلطات النقدية لدعم هذه المصارف باستخدام المال العام. وقد قدر حجم الودائع الهاربة إلى الخارج طلبا للأمان

بما لا يقل عن (١٥) مليارددولار سحبت من المصارف الخليجية. وقد ساهمت ردود الفعل فى أسواق المال الدولية فى زيادة حدة أزمة السيولة لدى كثير من المصارف العربية.

رابعا: تردي الثقة بالمرتكزات السياسية والاقتصادية للمنطقة العربية:

باعدت أزمة الخليج بين البلدان العربية، وافقدت المواطن العربى، ولاسيما المستثمر، ثقته بوطنه، وبآفاق التعاون العربى والتطور الاقتصادى للمنطقة العربية. وزادت أزمة الخليج قناعة العالم الخارجى بتصنيف الوطن العربى كمركز مرتفع للمخاطر.

بعض المرتكزات المقترحة
لإستراتيجية العمل المصرفي العربي في المستقبل

فرضت تحولات الثمانينات واوائل عقد التسعينات فى بيئة العمل المصرفى معطيات جديدة لم تكن المصارف العربية متأهبة لها. ويتوقع ان يبقى التغيير سمة بارزة فى المرحلة المقبلة. ولذلك فإن الاستشراف المستمر لما ينطوى عليه المستقبل، والإعداد للتكيف معه، سيمثل المعيار الفيصل بين النجاح والفشل بالنسبة للمصارف العربية.

وفيما يلى عدد من التوجهات التى يجدر بالمصارف العربية اخذها بالإعتبار لدى وضع استراتيجياتها المستقبلية:-

أولا:إعادة تأهيل التعاون المصرفي العربي:

يجب أن يمهد العمل السياسى العربى لإقامة نظام اقتصادى عربى جديد، يتم فى اطاره بناء التعاون الاقتصادى العربى والارتقاء به على أسس سليمة ومتطورة. ويجدر أن تكون أولى قواعد النظام الجديد العمل العربى المتكافئ والجدى فى جو من التوجه الكامل لإلغاء القيود، الذى يجب أن يصبح سمة عامة للسياسات الاقتصادية العربية على المستوى الوطنى الداخلى ليكتب له النجاح على الصعيد القومى العربى، ومن ثم على صعيد الإنفتاح العربى على الخارج.

وعلى وجه التحديد، إذا لم تتخذ خطوة من شأنها السماح للبنوك العربية بالتفرع فى البلدان العربية الأخرى، قبل البلدان الأجنبية، فسيبقى الحديث عن التعاون العربى المصرفى فارغ المضمون. ومن هنا فإن الخطوة الإساسية الأولى هى فتح الأسواق المحلية للمصارف العربية

المؤهلة- وغير العربية فى خطوة لاحقة - على أساس التعامل بالمثل، وإلغاء القيود الداخلية الهادفة إلى احتكار العمل المصرفى فى الإطار الوطنى الضيق.

ثانيا: اصلاح الأجهزة المصرفية العربية في الداخل:

تدرك كثير من السلطات النقدية العربية ضرورة الإضطلاع بالإصلاح اللازم للأجهزة المصرفية الوطنية على نحو يوازن بين المعطيات الوطنية ومتطلبات الإرتقاء بالتعاون على مستوى المنطقة العربية.

ومن مرتكزات مثل هذا الإصلاح: رفع كفاءة الرقابة المصرفية، وتدعيم رؤوس اموال المصارف وبناء الإحتياطيات، ودمج المؤسسات المصرفية المتعثرة، والتحديث المستمر للتشريعات المصرفية.

ويبدو أن من مرتكزات الإصلاح الرئيسية، فى اطار تدعيم رؤوس الأموال وبناء الإحتياطيات، تطبيق توجهات اتفاقية بازل على الأجهزة المصرفية العربية. وفى هذا الصدد يجب أن نفرق تماما بين الإنعكاسات السلبية التى تنتج عن اتفاقية بازل على المصارف العربية فى الخارج، وبين ضرورة تطبيق نفس مبادىء بازل فى عالمنا العربى. فقد أصبح من الضروريات الحيوية أن تفرض البنوك المركزية العربية هذه التوجهات بأسرع ما يمكن. ويمكن القول إن الوعى تجاه هذا الأمر قد أصبح حقيقة. إذ سارعت بعض الدول العربية إلى تبنى معادلة رأس المال والإحتياطيات مع مخاطر التوظيفات، فشرع الأردن فعلاً فى التطبيق، وهناك محاولات جادة عديدة تجرى الآن على نطاق عربى لتطبيق نسب بازل، بشكل أو بأخر وفق أهدف مستقبلية محددة.

ثالثا: إعادة تنظيم العمل المصرفي العربي في الخارج:

غدا من الضرورى إعادة هيكلة وتنظيم العمل المصرفى العربى فى الخارج بغية خلق وحدات مصرفية قادرة على التصدى لحدة المنافسة فى ظل التكتلات والتشريعات الدولية الجديدة، وعلى خدمة مصالح اقتصادات البلدان العربية. ومما يتطلبه إعادة الهيكلة والتنظيم:-

أ) قصر التواجد المصرفى العربى فى الخارج على عدد محدود، من أصل أكثر من (٣٢٥) مصرفاً حالياً، وذلك بتصفية المصارف المتعثرة، ودمج المصارف المتبقية.

ب) إعادة النظر فى التركز الجغرافى للبنوك العربية فى السوق الأوروبية الغربية، فى ضوء الضغوطات التى يتعرض العمل المصرفى العربى لها فى أوروبا.

ج) اخضاع كل مصرف عربى يعمل فى الخارج بكافة فروعه إلى رقابة مركزية تضطلع بها السلطة النقدية للبلد الذى انبثق المصرف عنه.

رابعا: إعادة توجيه العمل المصرفي العربي في الخارج إلي الداخل:

غدا من الضرورى أن تقوم المصارف العربية العاملة فى الخارج بتطوير خدمات مصرفية متميزة عن المصارف الدولية وعن المصارف العربية المحلية، بحيث تؤمن سوقاً خاصاً بها (Niche) يحد من منافسة المصارف الدولية لها، ويجعل منها مكملة للمصارف العربية المحلية. ومما يؤكد جدوى هذا التوجه اخفاق غالبية المصارف العربية فى الخارج بالتوطن والإندماج فى أسواق البلدان التى تعمل فيها. ولا ريب ان فرصة المصارف العربية فى تحقيق الهدف المنشود هى أكبر ماتكون فى التوجه لتلبية احتياجات السوق العربية، بما فى ذلك المساهمة بجدية فى معالجة أزمة المديونية الخارجية العربية، وفى استقطاب الموارد من الخارج للوطن العربى.

وتستطيع المصارف العربية ان تحول مشكلة المديونية العربية الخارجية إلى فرصة تحقق من خلالها الأرباح وتساعد فى الوقت ذاته البلدان العربية المدينة. وسبل ذلك متعددة كشراء الديون العربية من المصارف الأجنبية الدائنة التى تسعى إلى بيع ديونها بأسعار مغرية، وكاقراض (تمويل البلدان العربية المدينة لتشترى ديونها بنفسها، وكذلك فإن بالإمكان دمج عمليتى إعادة شراء الديون الخارجية (Debt Buy- Backs) ومقايضة الديون بالأسهم (Debt- Equity Swaps).

خامسا: تطوير صندوق النقد العربي في اتجاه مصرفي جديد:

بدأ صندوق النقد العربى بدايات طيبة فى تحقيق المهام الموكولة اليه وكانت انطلاقته فى تمويل عجوزات موازين المدفوعات العربية مشجعة للغاية. ولكن هذه البداية الزخمة تقاعست فى أوائل الثمانينات بسبب التردد العربى فى توفير موارد اضافية له تمكنه من مجاراة الوضع الجديد الذى اسفر عن عجوزات فى الدول العربية غير النفطية.

وزاد فى هذه المشكلة استنزاف الموارد المحدودة للصندوق نتيجة عدم قيام الدول المقترضة بسداد التزاماتها. وقد غدا من الضرورى والمحتم إعادة النظر جذريا فى أوضاع الصندوق وتطويره. اما باتجاه إقامة عشرته وتجديد وزيادة موارده، أو فى تحويله وتطوير مهامه. وهنالك خيارات متعددة يمكن ان تطرح فى هذا المجال. فمن الممكن، بل من المفضل ان يلعب الصندوق دورا شبيها بدور بنك التسويات الدولية (BIS) بأن يعتمد موارد من القطاع الخاص

إلى جانب موارد القطاعات العامة، بشكل ودائع، وأن يتوجه نحو العمل المصرفى ذى الطبع التجارى كمصرف للإستيراد والتصدير البينى بين البلدان العربية، على أن يفسح للمصرف العمل والتفرع فى جميع البلدان العربية. كما يمكن أن تقوم هذه المؤسسة بدور مهم فى فتح قنوات استثمارية بين الأسواق المالية العربية الناشئة.

سادسا: إقامة لجنة عربية مماثلة للجنة بازل:

وإذا لم يكن تطوير دور صندوق النقد العربى على النحو المقترح اعلاه ممكنا، فإنه يجدر التفكير بإقامة لجنة عربية مماثلة للجنة بازل للتنسيق فى ميدان الرقابة المصرفية فى داخل الوطن العربى بهدف دفع المصارف العربية إلى أداء أفضل، ولتوحيد المواقف تجاه ما يتخذ من قرارات وما يتم من ممارسات فى الخارج ذات المساس بالعمل المصرفى العربى.

سابعا: تحديث الإدارات المصرفية والإهتمام بالتطور النوعي للعمل المصرفي العربي:

تعرضت كثير من المصارف العربية فى الداخل والخارج لأزمات حادة لأسباب مختلفة، ولكن أكثر الأسباب تكرارار، وربما أهمية، هو قصور الإدارات المصرفية العربية وعجزها عن مواكبة التطور وممارستها لسلوكيات تضر بسلامة العمل المصرفى، فى غياب الرقابة المصرفية الناجحة، القادرة على اكتشاف الممارسات الخاطئة، وخاصة غير المشروعة منها فى وقت مبكر. وتتخطى أهمية الإرتقاء بالإدارات المصرفية العربية هذه المعطيات إلى ضرورة تطوير القدرة على الإبتكار والإبداع لتحقيق سرعة التكيف مع المستجدات والإستفادة مما يتاح من فرص جديدة.

الآفاق المستقبلية للدور المنشود للبنوك المركزية العربية

تعتبر البنوك المركزية حديثة النشأة نسبيا، وتعود بداياتها فى البلدان الصناعية الكبرى إلى النصف الثانى من القرن السابع عشر. ولكن نشأة البنوك المركزية فى غالبية البلدان النامية، ومن ضمنها البلدان العربية، هى أحدث من ذلك بكثير، حيث كانت وليدة الإستقلال الذى نالته معظمها بعدالحرب العالمية الثانية، وسرعان ما غدت البنوك المركزية مظهرا من مظاهر الإستقلال ومكملا له فى الميدان الاقتصادى.

وقد شهد دور البنوك المركزية تطورا مستمرا مع مرور الزمن، حيث بدأت البنوك المركزية العريقة فى بادئ الأمر كبنوك تجارية بحتة انيط بها تدريجيا الإضطلاع ببعض الوظائف

المتعارف عليها للبنوك المركزية. وقد كانت وظيفتها الإصدار وتقديم خدمات مصرفية للحكومة هما الوظيفتين الأوليتين اللتين مارستها هذه البنوك. وتمتد جذور عمل بعض البنوك المركزية العربية إلى بداية مماثلة وبعضها الآخر إلى مجالس النقد التى انشأت فى ظل الإستعمار الغربى للبلدان العربية.

وكان لعدد من البنوك المركزية العربية بدايات طيبة من حيث تمتعها بدرجة كافية من استقلال القرار، وتمكنها من التركيز على أحد الواجبات الأساسية للبنك المركزى المتمثلة بالحفاظ على سلامة عملة البلد فى الداخل والخارج على حد سواء.

إلا أن مسيرة غالبية البنوك المركزية العربية سرعان ما تأثرت بعدد من العوامل المستجدة أدت فى مجملها إلى انحراف واضح فى مسيرة هذه البنوك عن الإضطلاع بواجباتها الأساسية. وللتذكير فإن هذه الواجبات يفترض ان تتضمن، علاوة على الدفاع عن قيمة النقد فى الداخل والخارج، الإدارة الكفؤة للإحتياطيات الخارجية ومراقبة سلامة عمل البنوك. وليس من المغالاة القول إن البنوك المركزية العربية قد فشلت إلى حد كبير بالإضطلاع بهذه الواجبات بالفعالية المرجوة.

ويأتى فى مقدمة العوائق التى أدت إلى هذا الفشل فقدان غالبية البنوك المركزية العربية لدرجة مقبولة من استقلالية القرار عن الحكومات. وكان من الطبيعى أن يكون الأمر كذلك لإفتقار غالبية البلدان العربية خلال العقود الأربعة الماضية لمرتكزات هذه الإستقلالية وهى وجود قطاع خاص قوى فى الاقتصاد الوطنى ودرجة كافية من الديمقراطية. وينطبق هذا الوصف إلى حد كبير على مختلف البلدان العربية بدرجات متفاوتة سواء كانت بلدان نفطية أو غير نفطية، وسواء كانت توجهاتها العقائدية تميل إلى نظام السوق الحر أو النظام الإشتراكى.

فمن العوامل التى أثرت فى دور البنوك المركزية العربية هو الإعتقاد الذى ساد بعد الحرب العالمية الثانية بضرورة أن يضطلع البنك المركزى فى البلدان النامية بدور تنموى. وقد أدى هذا التوجه إلى انحراف البنوك المركزية من التركيز على واجباتها الأساسية سالفة الذكر.

وكان هذا الإنحراف واضحا فى البلدان العربية التى تبنت أنظمة اشتراكية واعتمدت على التخطيط المركزى، ففى مثل هذه البلدان تحول البنك المركزى إلى اداة طيعة بيد الحكومة ومصدرا لتمويل خطط التنمية ضمن أطر لم تراعى متطلبات الإستقرار النقدى. وقد اءمدت البنوك المركزية فى هذا البلدان سبل التدخل المباشر التى أسهمت فى سوء تخصيص الموارد بشكل واضح وذلك بحجة خدمة اهداف سياسية واجتماعية.

وقد تأثرت ايضا البنوك المركزية، حتى فى البلدان العربية التى ظلت تميل لأنظمة السوق الحر بالأسس الفلسفية لزيادة الإهتمام بالتنمية الاقتصادية عن طريق التدخل المباشر. وشاع فى هذه البلدان لجوء البنوك المركزية إلى أدوات التدخل المباشر للسياسة النقدية بحجة دعم متطلبات التنمية الاقتصادية، وافتراض وجود ظروف موضوعية فى البلدان النامية تبرر ذلك كضعف الوعى المصرفى وعدم وجود سوق نقدى متطور، وضآلة المدخرات الوطنية.ورغم ذلك فقد ظل للبنوك المركزية فى عدد من البلدان العربية غير النفطية دور يعتد به إلى حد ما كما هو الحال فى لبنان وتونس والاردن وهى بلدان يجمع بينها ميل انظمتها الاقتصادية إلى السوق الحر ووجود قطاع خاص هام فى الاقتصاد الوطنى. علاوة على تمتعها بدرجة من الديمقراطية. ولذلك فقد حققت البنوك المركزية فى هذا البلدان نجاحات متفاوتة بموجب اعتبارات المحافظة على قيمة النقد، وادارة الإحتياطيات، ومراقبة البنوك.

وكان العامل الأهم الذى حد من تطور دور البنوك المركزية فى البلدان العربية النفطية هو الأهمية النسبية للحكومة فى النشاط الاقتصادى الذى طغى خاصة فى المراحل الأولى على القطاع الخاص فى اقتصادات هذه البلدان، علاوة على افتقار أنظمة الحكم فى هذه البلدان للديمقراطية.

وبالمثل فقد فشت البنوك المركزية فى هذه البلدان من الإضطلاع بالدور المنشود لها فى ميدان المحافظة على قيمة النقد فى الداخل والخارج، حيث تخلت عن صلاحياتها فى تقرير سياسة سعر الصرف بأن ربطت أسعار الصرف بالدولار الأمريكى بشكل ثابت. ولا يخفى ان إدارة الإحتياطيات الكبيرة من العملات الأجنبية التى تأتت للبلدان النفطية فى عقد السبعينات ومطلع الثمانينات لم تكن بالمستوى المطلوب بسبب إدارة البنوك المركزية لجزء محدود من مجموعة الإحتياطيات. وعلى العكس من ذلك فقد عانت بعض البلدان النفطية وعدد كبير من البلدان العربية غير النفطية من أزمة مديونية خارجية. اما على صعيد مراقبة البنوك فقد حققت البنوك المركزية فى هذه البلدان بعض النجاحات وان لم ترق بعد باجهزتها المصرفية إلى مصاف الأجهزة المصرفية فى البلدان المتقدمة.

وبالنظر إلى المستقبل فإن هناك ما يدعو إلى التفاؤل بتصحيح مسيرة البنوك المركزية العربية والإرتقاء بدورها، ومن هذه العوامل فشل الأنظمة الإشتراكية وتوجهات التدخل المباشر فى الحياة الاقتصادية والتأكيد المتزايد على توسيع نشاط القطاع الخاص فى الاقتصاد الوطنى، وقد تعزز هذا الإتجاه فى عدد من البلدان العربية فى اطار تبنيها لنهج التصحيح الاقتصادى.

ويبقى المحدد الرئيسى لإنطلاقة البنوك المركزية هو مستقبل التوجهات الديمقراطية فى الوطن العربى التى بدأت بالظهور فى عدد من البلدان العربية. وضمن هذا الإطار فإن نجاح البنوك المركزية العربية بالإضطلاع بدورها المنشود يتطلب العمل من أجل:-

١) تدعيم استقلالية البنك المركزى باعتباره المسؤول الأول عن السياسات النقدية والإئتمانية والرقابة المصرفية بلا تدخل من سلطة اخرى، مع ضرورة الحفاظ على دوره الهام فى التنسيق مع السياسة المالية والاقتصادية العامة للبلاد.

٢) دعم وتقوية الرقابة غير المباشرة من البنوك المركزية على المصارف عن طريق التركيز على السياسات وليس الإجراءات والأوامر مع اعطاء البنك المركزى درجة عالية من القوة والإحتراف تسمح له بتعزيز دوره الرقابى والإشرافى على أن يتكامل هذا الدور فى تنسيق تام مع المدقق الخارجى ووحدات الرقابة الداخلية فى كل مصرف.